

شركة أبوظبي الوطنية للطاقة

مناقشة وتحليل الإدارة

30 سبتمبر 2015



TAQA

المحتويات

1.	ملخص النتائج الربعية	2
2.	بيئة الأعمال	2
3.	الملخص التنفيذي	3
4.	نتائج العمليات	4
5.	هيكل رأس المال والسيولة	12

1. ملخص النتائج الربعية:

31 ديسمبر 2013	31 مارس 2014	30 يونيو 2014	30 سبتمبر 2014	31 ديسمبر 2014	31 مارس 2015	30 يونيو 2015	30 سبتمبر 2015	(مليون درهم)
121,925	122,143	122,211	119,296	115,038	112,930	113,177	111,884	مجموع الأصول
12,314	11,909	12,290	12,372	8,784	8,142	8,858	7,802	حقوق المساهمين
7,076	7,264	6,517	6,927	6,617	5,131	4,707	4,829	العائدات
(2,390)	376	460	320	(3,445)	380	(231)	(201)	ربحية / (خسارة) الفترة
209	102	221	213	185	124	190	215	المتعلقة بحقوق غير مسيطر عليها
(2,599)	274	239	107	(3,630)	256	(421)	(416)	المتعلقة بحقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم
(0.428)	0.045	0.039	0.018	(0.598)	0.042	(0.069)	(0.069)	ربحية السهم (درهم إماراتي للسهم)

2. بيئة الأعمال

2.1 أسعار الصرف

سعر الصرف	30 سبتمبر 2015	30 يونيو 2015	31 مارس 2015	31 ديسمبر 2014	30 سبتمبر 2014	30 يونيو 2014	31 مارس 2014	31 ديسمبر 2013
دولار أمريكي مقابل الدولار الكندي	0.7506	0.8004	0.7883	0.8613	0.8920	0.9372	0.9050	0.9414
دولار أمريكي مقابل الجنيه الأسترليني	1.5129	1.5706	1.4819	1.5563	1.6212	1.7106	1.6660	1.6557
دولار أمريكي مقابل اليورو	1.1175	1.1140	1.0734	1.2157	1.2615	1.3693	1.3770	1.3745
دولار أمريكي مقابل الدرهم المغربي	0.1028	0.1026	0.1002	0.1106	0.1139	0.1220	0.1224	0.1222

2.2 أسعار النفط والغاز

معدل الأسعار	30 سبتمبر 2015	30 يونيو 2015	31 مارس 2015	31 ديسمبر 2014	30 سبتمبر 2014	30 يونيو 2014	31 مارس 2014	31 ديسمبر 2013
خام غرب تكساس (دولار للبرميل)	46.48	57.85	48.57	73.21	97.60	103.06	98.65	97.56
خام برنت (دولار للبرميل)	50.15	62.17	53.92	76.40	102.18	109.79	107.86	109.35
مؤشر غاز نايمكس (دولار لكل ألف وحدة حرارية بريطانية)	2.75	2.73	2.88	3.83	3.94	4.56	5.16	3.74
مؤشر غاز أيكو (دولار كندي للجيجا جول)	2.65	2.53	2.61	3.80	4.00	4.43	4.51	2.99

3. الملخص التنفيذي

موجز الأشهر التسعة الأولى من عام 2015:

- انخفاض الأرباح والإيرادات نتيجة لهبوط أسعار النفط والغاز
- خفض النفقات بمقداره 1.1 مليار درهم إعداد العاملين في قطاع النفط والغاز إخفاض بمقدار 25%
- سيولة قوية بقيمة 12.2 مليار درهم
- إنتاج قياسي لمحطات إنتاج الماء والكهرباء
- إعادة تمويل 3.1 مليار دولار من التسهيلات الائتمانية بشروط محسنة
- تأكيد التصنيف الائتماني للشركة من قبل "موديز" و"ستاندر أند بورز" A3 و A على التوالي
- الانتهاء من ثلاثة مشاريع رئيسية في هولندا وغانا والهند

النتائج المالية

بلغت الإيرادات الإجمالية للشركة 14.7 مليار درهم مقارنة بإجمالي إيرادات مقداره 20.7 مليار في عام 2014. وانخفضت الأرباح قبل الفوائد والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين إلى 7.5 مليار درهم مقارنة بـ 11.4 مليار درهم في عام 2014. ونتيجة لذلك سجلت الشركة خسارة صافية مقدارها 581 مليون درهم، مقارنة بربح قدره 620 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014. وجاءت هذه الخسارة نتيجة لانخفاض أسعار النفط فيما حافظت أعمال قطاع إنتاج الماء والكهرباء على متانة تدفقاتها النقدية.

استجابت "طاقة" لهبوط أسعار النفط بخفض نفقاتها الرأسمالية بنسبة 43%، ومواصلة تخفيض النفقات وترشيدها ورفع كفاءة العمليات. وقد حقق برنامج خفض النفقات وقرأً إجمالياً مقداره 1.1 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015، متجاوزاً المستويات المستهدفة لنهاية عام 2015 والبالغة 550 مليون درهم، وتهدف الشركة لخفض نفقاتها بمقدار 1.5 مليار درهم مع نهاية عام 2016. وقد خفّضت "طاقة" أعداد عاملها في قطاع النفط والغاز بواقع 25% منذ يوليو 2014. كما خفّضت "طاقة" أعداد العاملين في المقر الرئيسي في أبوظبي بنسبة 39%.

أنهت الشركة في أغسطس بنجاح، الترتيبات المتعلقة بإعادة تمويل بقيمة 3.1 مليار دولار أمريكي لجزء من تسهيلات الائتمانية القائمة بشروط أكثر مرونة، وبالتالي تقليص تكلفة الاقتراض الخاصة بالشركة. يتوفر للشركة سيولة مقدارها 12.2 مليار درهم إماراتي. وخلال الفترة قامت وكالتا مووديز وستاندرند اند بوررز للتصنيف الائتماني بتأكيد التصنيف الائتماني للشركة عند A3 و A على التوالي.

النتائج التشغيلية

انخفض إنتاج "طاقة" من النفط والغاز بنسبة 9% إلى 144,900 برميل نفط مكافئ يومياً، مقارنة بـ 158,500 برميل نفط مكافئ يومياً في الفترة نفسها من العام الماضي. وجاء هذا الانخفاض نتيجة للتراجع الطبيعي لإنتاج الحقول، وانخفاض النفقات الرأسمالية والقيود المفروضة على خطوط أنابيب النقل في كندا، وقد أدى تحسين كفاءة إنتاج الآبار وبرنامج الصيانة الناجح في المملكة المتحدة إلى الحد من أثر هذا الانخفاض. وتمكنت الشركة من خفض تكاليف إنتاج البرميل بنسبة 40% في هولندا وبنسبة 18% في المملكة المتحدة وأميركا الشمالية.

حققت المحطات الكهربائية التي تمتلكها شركة "طاقة" مستويات إنتاج قياسية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015 وذلك من خلال إنتاج 61,418 جيجاواط ساعة، مقارنة بـ 55,036 جيجاواط ساعة في عام 2014، وذلك بزيادة نسبتها 11.6% وجاء ذلك نتيجة للأداء القوي لمحطات الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب.

وأنتجت منشآت تحلية المياه 191,647 مليون جالون بإنتاج مشابه لعام 2014. وارتفعت معدلات التوافر التقني لمحطات الشركة من 91.6% إلى 93% مما يعكس الأداء المتميز لهذه المحطات.

4. نتائج العمليات

تم تقسيم نتائج أصول إنتاج الماء والكهرباء إلى القطاعين المذكورين أدناه، وذلك لغرض استخدامها في تقرير مناقشة وتحليل الإدارة:

- قطاع إنتاج الماء والكهرباء _ دولة الإمارات العربية المتحدة
- قطاع إنتاج الكهرباء _ المناطق الأخرى
-

تتضمن نتائج النفط والغاز على ما يلي:

- قطاع النفط والغاز _ أميركا الشمالية
- قطاع النفط والغاز _ المملكة المتحدة
- قطاع النفط والغاز _ هولندا
- قطاع النفط والغاز _ أتروش

4.1 الإيرادات

الماء والكهرباء

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
6,997	6,699	2,379	2,314	إيرادات الكهرباء والماء
2,865	2,296	1,077	758	إيرادات الوقود
204	17	19	3	الإيرادات التشغيلية الأخرى
10,066	9,012	3,475	3,075	

تحقق شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" إيرادات قطاع الكهرباء والماء بشكل أساسي من إنتاج الكهرباء وتحلية المياه، وإيرادات تشغيل الأصول المالية، وإيرادات الوقود، وتعويضات الأضرار، والإيرادات التشغيلية الأخرى.

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت إيرادات مبيعات الكهرباء والماء 2,314 مليون درهم إماراتي في الربع الثالث من العام 2015، أي بانخفاض قدره 65 مليون درهم إماراتي عن الإيرادات التي حققتها الشركة في الفترة نفسها من عام 2014 والتي بلغت 2,379 مليون درهم إماراتي. وجاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي بسبب تراجع الإيرادات في المغرب وغانا بقيمة 76 مليون درهم إماراتي نتيجةً لانخفاض إيرادات البناء نتيجة اكتمال عمليات توسعة المحطات هناك. وقوبل ذلك جزئيًا بارتفاع في الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية (13 مليون درهم إماراتي).

بلغت إيرادات الوقود 758 مليون درهم إماراتي خلال الربع الثالث من العام 2015، مقارنة بإيرادات الفترة نفسها في العام 2014 التي بلغت 1,077 مليون درهم إماراتي، مسجلةً بذلك انخفاضًا بقيمة 319 مليون درهم إماراتي. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الأسعار التي أثرت على إيرادات الوقود في المغرب (153 مليون درهم إماراتي) والولايات المتحدة الأمريكية (40 مليون درهم إماراتي). كما انخفضت إيرادات الوقود في غانا (122 مليون درهم إماراتي) نظرًا لاستخدام كميات كبيرة من الغاز بدلًا من الوقود.

بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى 3 مليون درهم إماراتي في الربع الثالث من العام 2015، أي بانخفاض قدره 16 مليون درهم إماراتي عن الفترة نفسها من عام 2014 التي بلغت فيها الإيرادات التشغيلية 19 مليون درهم إماراتي.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت إيرادات مبيعات الكهرباء والماء 6,699 مليون درهم إماراتي في التسعة أشهر الأولى من عام 2015، مقارنة بـ6,997 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من العام 2014 أي بانخفاض قدره 298 مليون درهم إماراتي. ويعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى تراجع الإيرادات في المغرب وغانا بقيمة 266 مليون درهم إماراتي نتيجةً لانخفاض إيرادات البناء مع الانتهاء من أعمال توسعة المحطات، إلى جانب انخفاض الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت 39 مليون درهم إماراتي بسبب انخفاض الأسعار.

بلغت إيرادات الوقود 2,296 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مسجلةً بذلك انخفاضًا بقيمة 569 مليون درهم إماراتي عن الفترة نفسها من عام 2014 التي بلغت فيها الإيرادات 2,865 مليون درهم إماراتي. وجاء هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة انخفاض الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية نظرًا لارتفاع أسعار الوقود في عام 2014 (304 مليون درهم إماراتي) وفي غانا بسبب قلة توفر الوقود واستخدام كميات أكبر من الغاز بدلًا من النفط (270 مليون درهم إماراتي).

بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى 17 مليون درهم إماراتي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015، مقارنة بـ204 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، وقد سجلت بذلك انخفاضًا بقيمة 187 مليون درهم إماراتي. ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى عدم تحصيل التعويضات عن الأضرار في المغرب (165 مليون درهم إماراتي) والتي استحققت في عام 2014.

النفط والغاز

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
9,666	4,933	3,178	1,494	إيرادات النفط والغاز
225	165	28	44	إيرادات تخزين الغاز
751	556	246	215	الإيرادات التشغيلية الأخرى
10,642	5,654	3,452	1,753	المجموع

تتحقق إيرادات قطاع النفط والغاز بصورة أساسية نتيجة لأعمال استكشاف النفط والغاز وإنتاجهما، بالإضافة إلى عمليات المعالجة والنقل والتخزين.

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت إيرادات النفط والغاز 1,494 مليون درهم إماراتي خلال الربع الثالث من عام 2015، مقارنة بنفس الفترة من العام 2014 والتي بلغت فيها الإيرادات 3,178 مليون درهم إماراتي، مسجلةً بذلك انخفاضاً بقيمة 1,684 مليون درهم إماراتي، وأظهرت حركة المخزونات (المسجلة تحت بند تكلفة المبيعات) تباين سلبي مقداره 158 مليون درهم إماراتي، ويفسر التباين السلبي الكلي الذي بلغ 1,842 مليون درهم إماراتي كما يلي:

- تأثير سلبي لانخفاض الأسعار بقيمة 1,342 مليون درهم، منها 1,046 مليون درهم بسبب هبوط أسعار النفط و296 مليون درهم نجمت عن انخفاض أسعار الغاز والتباين السلبي بمقدار 558 مليون درهم وغير ذلك من الاختلافات السلبية الصغيرة التي بلغت 67 مليون درهم.
- قابل ذلك جزئياً انخفاض حقوق الامتياز في أميركا الشمالية (126 مليون درهم) نظراً لانخفاض الأسعار وكميات الإنتاج.

بلغت إيرادات تخزين الغاز 44 مليون درهم في هذه الفترة من العام 2015 مقارنة بـ 28 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014، أي بزيادة قدرها 16 مليون وتعود في معظمها إلى زيادة الإيرادات في هولندا. بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى 215 مليون درهم في العام 2015 مقارنة بـ 246 مليون درهم حققتها خلال الفترة نفسها من العام 2014، أي بتراجع قدره 31 مليون درهم. ويعود هذا التراجع بشكل كبير إلى انخفاض إيرادات عمولة خط الأنابيب في أميركا الشمالية.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت إيرادات النفط والغاز 4,933 مليون درهم إماراتي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015، مقارنة بـ 9,666 مليون درهم إماراتي بنفس الفترة من عام 2014، مسجلة بذلك انخفاضاً بقيمة 4,733 مليون درهم إماراتي، وأظهرت حركة المخزونات (المسجلة تحت تكلفة المبيعات) تباين سلبي قدره 223 مليون درهم إماراتي، ويفسر التباين السلبي الكلي الذي بلغ 4,956 مليون درهم إماراتي كما يلي:

- تأثير سلبي لانخفاض الأسعار بقيمة 4,465 مليون درهم، منها 3,594 مليون درهم انخفضت بسبب هبوط أسعار النفط و 872 مليون درهم نجمت عن انخفاض أسعار الغاز والتباين السلبي بمقدار 835 مليون درهم وغير ذلك من الاختلافات السلبية الصغيرة التي بلغت 102 مليون درهم.
- قابل ذلك جزئياً انخفاض حقوق الامتياز في أميركا الشمالية (446 مليون درهم) نظراً لانخفاض الأسعار وكميات الإنتاج.

بلغت إيرادات تخزين الغاز 165 مليون درهم في هذه الفترة من العام 2015 مقارنة بـ 225 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014، أي بتراجع قدره 60 مليون درهم تعود في معظمها إلى انخفاض الإيرادات في كندا نظراً لاستهلاك كميات أقل من المخزون.

بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى 556 مليون درهم في العام 2015 مقارنة بـ 751 مليون درهم حققتها الشركة خلال الفترة نفسها من العام 2014، أي بتراجع قدره 195 مليون درهم. ويعود هذا التراجع بشكل كبير إلى انخفاض إيرادات عمولة خط الأنابيب في أميركا الشمالية.

4.2 تكاليف المبيعات

الكهرباء والماء

تشمل تكلفة مبيعات قطاع الماء والكهرباء في شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة": تكلفة الاستهلاك والنضوب والإطفاء، وتكاليف بناء المحطات، وتكاليف الوقود والتكاليف التشغيلية. وتشمل التكاليف التشغيلية تكاليف العمالة، والإصلاحات، والصيانة، وقطع الغيار، ورسوم التشغيل والصيانة، وغيرها.

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
(1,863)	(1,691)	(633)	(584)	النفقات التشغيلية
(2,603)	(2,039)	(993)	(643)	نفقات الوقود
(1,430)	(1,467)	(488)	(484)	الاستهلاك والنضوب والإطفاء
(5,896)	(5,197)	(2,114)	(1,711)	المجموع

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت النفقات التشغيلية 584 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ633 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014 مسجلةً بذلك انخفاضاً بقيمة 49 مليون درهم إماراتي،

بلغت مصاريف الوقود 643 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ993 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، أي بانخفاض قدره 350 مليون درهم إماراتي. وجاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي في المغرب (188 مليون درهم إماراتي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (43 مليون درهم) نظراً لانخفاض الأسعار، وكذلك في غانا (122 مليون درهم) بسبب استخدام الغاز أكثر من النفط.

بلغت مصاريف الاستهلاك والإطفاء 484 مليون درهم في عام 2015، مقارنةً بـ488 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت النفقات التشغيلية 1,691 مليون درهم إماراتي خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر من عام 2015، مقارنة بـ1,863 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، أي بانخفاض بقيمة 172 مليون درهم إماراتي. ويعود سبب هذه الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع النفقات في المغرب (165 مليون درهم) وفي غانا (51 مليون درهم) نتيجةً لانخفاض تكاليف البناء في عام 2015. وقابل ذلك جزئياً ارتفاع في النفقات في الإمارات العربية المتحدة بقيمة 56 مليون درهم، ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى ارتفاع الرسوم التشغيلية.

بلغت نفقات الوقود 2,039 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ2,603 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014 مسجلةً بذلك انخفاضاً بقيمة 564 مليون درهم إماراتي. وجاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي في غانا (269 مليون درهم) نتيجةً لانخفاض توفر الوقود واستخدام الغاز أكثر من النفط. كما أدى انخفاض الأسعار إلى تخفيض تكاليف الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية (261 مليون درهم) وفي المغرب (31 مليون درهم).

بلغت نفقات الاستهلاك والإطفاء 1,467 مليون درهم في هذه الفترة من عام 2015، مقارنةً بـ1,430 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014، ويرجع السبب وراء هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى مراجعة تقديرات معدل متوسط الخيار.

النفط والغاز

تشمل تكلفة المبيعات في قطاع النفط والغاز: تكلفة الاستهلاك والنضوب والإطفاء، ونفقات تخزين الغاز، بالإضافة إلى النفقات التشغيلية. تتضمن النفقات التشغيلية تكاليف العمالة، والتوصيليات، والصيانة، وقطع الغيار المستخدمة، وتكاليف الوقود، وغيرها من النفقات التشغيلية.

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
(3,942)	(2,986)	(1,477)	(1,132)	النفقات التشغيلية
(148)	(71)	(44)	(33)	نفقات تخزين الغاز
(3,807)	(3,486)	(1,293)	(1,082)	الاستهلاك والنضوب والإطفاء
(7,897)	(6,543)	(2,814)	(2,247)	

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت النفقات التشغيلية 1,132 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 1,477 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، أي بانخفاض قيمته 345 مليون درهم إماراتي، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي للعوامل التالية:

- انخفاض التكاليف التشغيلية في المملكة المتحدة بقيمة 295 مليون درهم إماراتي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أسعار صرف العملات الإيجابية و وفورات التكاليف التي قابلها جزئيًا حركة المخزونات غير الإيجابية البالغة 158 مليون درهم،
- انخفاض التكاليف التشغيلية في أميركا الشمالية بقيمة 94 مليون درهم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أسعار صرف العملات الإيجابية و وفورات التكاليف،
- انخفاض التكاليف التشغيلية في هولندا بقيمة 98 مليون درهم نظرًا لانخفاض تكاليف زيادة الإنتاج.

بلغت تكاليف تخزين الغاز في الربع الثالث من العام 2015، 33 مليون درهم مقارنة بـ 44 مليون درهم في نفس الفترة من العام 2014، أي بما يتوافق مع حركات إيرادات الناتج عن تخزين الغاز.

بلغت تكاليف الاستهلاك والنضوب والإطفاء 1,082 مليون درهم في الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بما كانت عليه في العام 2014، حيث بلغت 1,293 مليون درهم عن نفس الفترة، أي بانخفاض مقداره 211 مليون، حيث انخفضت التكاليف في هولندا (26 مليون درهم) وفي المملكة المتحدة (186 مليون درهم) وفي كندا (50 مليون درهم) ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الإنتاج.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت النفقات التشغيلية 2,986 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 3,942 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، مسجلةً انخفاضاً بقيمة 956 مليون درهم إماراتي، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي للعوامل التالية:

- انخفاض التكاليف التشغيلية في المملكة المتحدة بقيمة 671 مليون درهم إماراتي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أسعار صرف العملات الإيجابية و وفورات التكاليف التي قابلها جزئياً حركة المخزونات السلبية البالغة 223 مليون درهم،
- انخفاض التكاليف التشغيلية في أميركا الشمالية بقيمة 315 مليون درهم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أسعار صرف العملات الإيجابية و وفورات التكاليف؛
- انخفاض التكاليف التشغيلية في هولندا بقيمة 172 مليون درهم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج نظراً لأسعار صرف العملات الإيجابية و وفورات التكاليف؛

بلغت نفقات تخزين الغاز 71 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 148 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع إيرادات تخزين الغاز.

بلغت تكاليف الاستهلاك والنضوب والإطفاء 3,486 مليون درهم في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقارنة بما كانت عليه في العام 2014، حيث بلغت 3,807 مليون درهم عن نفس الفترة، أي بانخفاض مقداره 321 مليون درهم، حيث انخفضت النفقات في المملكة المتحدة إلى 250 مليون درهم، و73 مليون درهم في كندا، وقابل ذلك جزئياً ارتفاع النفقات في هولندا التي بلغت 2 مليون درهم.

4.3 البنود الإضافية لبيان الدخل الموحد

تتألف المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى في شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" من الرواتب والتكاليف المتعلقة بها، والأتعاب المهنية، والمصاريف الأخرى.

أما تكاليف التمويل في شركة "طاقة" فتشمل بشكل أساسي مصاريف الفوائد المتعلقة بقروض البنوك والسندات. وتنتج أرباح (خسائر) تبادل العملات الأجنبية من تحويل العملات من صافي الأصول والالتزامات المالية للشركات التابعة وتسوية الصفقات المتعاقد عليها بعملات عدا العملات المتداولة في المجموعة.

الكهرباء والماء

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
(229)	(186)	(95)	(57)	المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى
(1,976)	(1,805)	(646)	(596)	تكاليف التمويل
(382)	(92)	(71)	(6)	التغير في القيمة العادلة للمشتقات
16	3	21	23	صافي (خسائر) أرباح صرف العملات الأجنبية
38	5	(4)	32	الإيرادات الأخرى
7	5	3	0	حصة نتائج الشركات الشقيقة
(2,526)	(2,070)	(792)	(604)	

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى 57 مليون درهم إماراتي في الربع الثالث من عام 2015، مقارنة بـ 95 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014 مسجلةً انخفاضًا بقيمة 38 مليون درهم إماراتي،

بلغت تكاليف التمويل 596 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 646 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى تسديد ديون تمويل المشروع.

سجلت التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات خسارة مقدارها 6 مليون درهم إماراتي في العام 2015، مقارنة بخسارة مقدارها 71 مليون درهم إماراتي في العام 2014. ويعود هذا التباين بشكل رئيسي إلى حركات سعر السوق للعقود المستقبلية والآجلة المرتبطة بنشاط التحوط في الولايات المتحدة الأمريكية.

بلغ صافي أرباح تحويل العملات 23 مليون درهم في عام 2015، مقارنة بربح بلغت 21 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014. وجاء هذا التباين البالغ 307 مليون درهم بشكل أساسي نتيجة حركات صرف العملات الأجنبية الإيجابية في المغرب والهند.

شملت الإيرادات الأخرى 32 مليون درهم في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بالنفقات البالغة 4 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى إبرام تسوية في الولايات المتحدة الأمريكية.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى 186 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 229 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، حيث سجلت انخفاضاً بقيمة 43 مليون درهم إماراتي، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض التكاليف في المغرب والهند وتأثير برامج توفير النفقات.

بلغت تكاليف التمويل 1,805 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 1,976 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى تسديد ديون تمويل المشروع.

سجلت التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات خسارة مقدارها 92 مليون درهم إماراتي في العام 2015، مقارنة بخسارة مقدارها 382 مليون درهم إماراتي في العام 2014. ويعود هذا التباين بشكل رئيسي إلى حركات سعر السوق في العقود المستقبلية والأجلة المرتبطة بنشاط التحوط في الولايات المتحدة الأمريكية.

بلغ صافي أرباح تحويل العملات 3 مليون درهم في عام 2015، مقارنة بخسارة بلغت 289 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014. ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التباين البالغ 292 مليون درهم إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدرهم المغربي واليورو وخسائر تحويل العملات الأجنبية في تشغيل الأصول المالية في المغرب. وقابل ذلك جزئياً أرباح صرف العملات المرتبطة بالديون المقيمة بالدرهم المغربي واليورو.

بلغت الإيرادات الأخرى 5 مليون درهم في عام 2015، مقارنة بـ 38 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي لانخفاض إيرادات الفوائد في المغرب نتيجة لانخفاض الأرصدة النقدية مقارنة بعام 2014 (34 مليون درهم) وإلغاء تكاليف ما قبل البناء في الهند (28 مليون درهم). وقابل ذلك جزئياً ارتفاع الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية الناتجة عن التسوية.

النفط والغاز

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
(371)	(233)	(119)	(74)	المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى
(465)	(492)	(159)	(164)	تكاليف التمويل
(1)	6	13	2	التغير في القيمة العادلة للمشتقات
63	22	75	43	صافي (الخسائر) الأرباح الناجمة عن تحويل العملات
29	19	10	0	الأرباح (الخسائر) الناجمة عن بيع الأصول
18	0	5	(5)	الإيرادات الأخرى
(727)	(678)	(175)	(198)	

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى 74 مليون درهم في الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بـ119 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014، مسجلةً انخفاضاً قدره 45 مليون درهم. وجاء هذا الانخفاض بصورة أساسية نتيجة تراجع تكاليف العمالة بسبب استمرار عمليات توفير التكاليف.

بلغت تكاليف التمويل 164 مليون درهم في الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بـ159 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014. وجاءت هذه الزيادة البالغة 5 مليون درهم بصورة رئيسية نتيجة ارتفاع التكاليف التراكمية في المملكة المتحدة.

بلغت تغيرات سعر السوق للقيمة العادلة للمشتقات مليوني درهم إماراتي في العام 2015، مقارنة بـ 13 مليون درهم إماراتي في العام 2014.

بلغ صافي خسائر تحويل العملات 43 مليون درهم في الربع الثالث من العام 2015 بالمقارنة مع خسائر بقيمة 75 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014، أي بانخفاض مقداره 32 مليون درهم إماراتي. وجاء هذا التباين بشكل أساسي نتيجة تأرجح أسعار صرف الدولار الأمريكي والدولار الكندي، إلى جانب تأرجح أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه البريطاني والمتعلق بإعادة التقييم بصافي الالتزامات المالية في كندا والمملكة المتحدة.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى 233 مليون درهم في الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بـ371 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014، مسجلةً انخفاضاً قدره 138 مليون درهم. وجاء هذا الانخفاض بصورة أساسية نتيجة تراجع تكاليف العمالة بسبب استمرار عمليات توفير التكاليف.

بلغت تكاليف التمويل 492 مليون درهم في العام 2015 مقارنة بـ465 مليون درهم في العام 2014. وجاءت هذه الزيادة البالغة 27 مليون درهم بصورة رئيسية نتيجة ارتفاع التكاليف التراكمية في المملكة المتحدة.

لا يوجد تباين مادي في تغيرات سعر السوق بالنسبة للقيمة العادلة للمشتقات.

بلغ صافي أرباح تحويل العملات 22 مليون درهم في العام 2015 مقارنة بـ 63 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014، أي بانخفاض مقداره 41 مليون درهم. وجاء هذا التباين بشكل أساسي نتيجة تأرجح أسعار صرف الدولار الأمريكي والدولار الكندي، إلى جانب تأرجح أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه البريطاني والمتعلق بإعادة تقييم صافي الالتزامات المالية في كندا والمملكة المتحدة.

بلغت أرباح بيع الأصول 19 مليون درهم في العام 2015 مقارنة بـ29 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014.

فوائد الشركات وغيرها من الفوائد

تتم إدارة التمويل الخاص بالمجموعة (يتضمن تكاليف التمويل باستثناء التمويل الخاص بالشركات التابعة التي تعمل في مجال إنتاج الماء والكهرباء ويتم تمويلها من خلال تمويل المشاريع والعائدة على الفائدة) على نطاق كلي ولا يتم توزيع هذه التكاليف على القطاعات التشغيلية.

تتم إدارة استثمارات المجموعة في الشركات التابعة التي تعمل في مجالات لا تتعلق بإنتاج الماء والكهرباء أو بأعمال النفط والغاز، على نطاق كلي ولا يتم توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات التشغيلية.

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
(1,226)	(1,177)	(398)	(421)	تكاليف التمويل
(215)	(111)	(82)	(40)	المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى
63	83	21	18	حصة نتائج الشركات الشقيقة
21	16	(1)	(4)	حصة نتائج المشروع المشترك
52	28	50	(36)-	الأخرى
(1,305)	(1,161)	(410)	(483)	

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت تكاليف تمويل الشركات 421 مليون درهم إماراتي في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 398 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014 أي بارتفاع بقيمة 12 مليون درهم.

بلغت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى الخاصة بالشركات 40 مليون درهم في عام 2015، مقارنة بـ 82 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى خفض تكاليف المقر الرئيسي لطاقة.

بلغت أرباح الشركات من نتائج الشركات الشقيقة 18 مليون درهم في عام 2015، مقارنة بـ 21 مليون درهم في العام 2014.

بلغت إيرادات الشركات الأخرى 36 مليون درهم في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 50 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي لحركة أسعار العملات.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغت تكاليف تمويل الشركات 1,177 مليون درهم في هذه الفترة من عام 2015، مقارنة بـ 1,226 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014، أي بانخفاض قيمته 49 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى انخفاض تكاليف الفوائد الناتجة عن سداد سندات الدولار الأمريكي في عام 2014 وإلى أسعار صرف العملات الإيجابية للديون باليورو، وغير ذلك من عمليات تخفيض الديون.

بلغت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى الخاصة بالشركات 111 مليون درهم في عام 2015، مقارنةً بـ 215 مليون درهم في الفترة نفسها من العام 2014. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى تخفيض التكاليف في المقر الرئيسي لطاقة.

بلغت أرباح الشركات من حصة نتائج الشركات الشقيقة 83 مليون درهم إماراتي في التسعة أشهر الأولى من عام 2015، مقارنةً بـ 63 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من عام 2014، أي بزيادة مقدارها 20 مليون درهم إماراتي، وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تحسن أرباح صحار للألمنيوم.

بلغت إيرادات الشركات الأخرى 28 مليون درهم في هذه الفترة من عام 2015، مقارنةً بـ 52 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي لحركة أسعار العملات الاجنبية.

4.4 الأرباح والضرائب

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		(مليون درهم إماراتي)
2014	2015	2014	2015	
2,357	(983)	622	(403)	(الخسائر) الأرباح قبل الضرائب
(1,201)	931	(302)	202	مصاريف ضريبة الدخل
1,156	(52)	320	(201)	(الخسائر) الأرباح بعد الضرائب (قبل الحصة غير المسيطرة)

مقارنة بين الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغ مجموع الخسائر قبل الضرائب 403 مليون درهم في الربع الثاني من عام 2015 (تشمل 752 مليون درهم كأرباح من قطاع الكهرباء والماء، و708 مليون درهم كخسائر من قطاع النفط والغاز و472 مليون درهم كخسائر من تكاليف الشركات) مقارنةً بالأرباح قبل الضرائب في الفترة نفسها من عام 2014 والتي بلغت 622 مليون درهم

(تشمل 569 مليون درهم كأرباح من قطاع الكهرباء والماء، و463 مليون درهم كأرباح من قطاع النفط والغاز، وخسائر بقيمة 105 من تكاليف الشركات)، مسجلة بذلك انخفاضاً بقيمة 1,024 مليون درهم.

ضريبة الدخل

حصلت طاقة على ائفاء ضريبي على صافي الدخل خلال الربع الثالث من عام 2015 بلغت قيمته 201 مليون درهم، يشمل 135 مليون درهم كمصاريف ضريبية للدخل الحالي و336 مليون درهم كإفاء ضريبي للإيرادات المؤجلة، ونتج عن ذلك معدل ضريبة فعلي بنسبة 50%. كما حصلت أيضاً على ائفاء ضريبي على مصاريف ضريبة الدخل خلال الربع الثالث من عام 2014 بلغت قيمته 302 مليون درهم، يشمل 182 مليون درهم كمصاريف ضريبة الدخل الحالي و120 مليون درهم كمصاريف ضريبية للإيرادات المؤجلة، ونتج عن ذلك معدل ضريبة فعلية بنسبة 49%.

وازداد معدل الضريبة الفعلي بشكل رئيسي نتيجة للخسائر المتكبدة في المملكة المتحدة بسبب الإغلاق المقرر لأصول الشركة (شمال بحر الشمال] مما نتج عنه ضريبة ملكية لعدم الإنتاج الحالي في هذا الربع من العام. علاوةً على ذلك، تم تسجيل زيادة على معدل الضريبة بنسبة 2% للخسائر المتكبدة في هذا الربع من العام في بعض أصول النفط والغاز في أمريكا الشمالية.

خسائر الفترة

بلغت خسائر الفترة (قبل الحصة غير المسيطرة) 201 مليون درم في عام 2015، مقارنة بـ 320 مليون درهم إماراتي بنفس الفترة من عام 2014 محققة انخفاضاً بقيمة 521 مليون درهم.

مقارنة بين الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2015 والأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014

بلغ مجموع الخسائر قبل الضرائب للتسعة أشهر الأولى من العام 983 مليون درهم (تشمل 1,745 مليون درهم كأرباح من قطاع الكهرباء والماء، و1,567 مليون درهم كخسائر من قطاع النفط والغاز و1,161 مليون درهم كخسائر من تكاليف الشركات) مقارنةً بالأرباح قبل الضرائب في الفترة نفسها من عام 2014 والتي بلغت 2,357 مليون درهم (تشمل 1,644 مليون درهم كأرباح من قطاع الكهرباء والماء، و2,018 مليون درهم كأرباح من قطاع النفط والغاز، وخسائر بقيمة 1305 من تكاليف الشركات)، محققة انخفاضاً مقداره 3,340 مليون درهم.

ضريبة الدخل

خلال العام وحتى تاريخ 30 سبتمبر 2015، حصلت طاقة على ائفاء ضريبي على صافي الدخل خلال الربع الثالث من عام 2015 بلغ 931 مليون درهم، يشمل 374 مليون درهم كمصاريف ضريبية للدخل الحالي و1,305 مليون درهم كإفاء ضريبي للإيرادات المؤجلة، ونتج عن ذلك معدل ضريبة فعلي بنسبة 95%. خلال العام وحتى تاريخ 30 سبتمبر 2015، استقادت طاقة من الاعفاء على مصاريف ضريبة الدخل بقيمة 1,201 مليون درهم،

يشمل 784 مليون درهم كمصاريف حالية لضريبة الدخل و417 مليون درهم كمصاريف ضريبية للإيرادات المؤجلة، ونتج عن ذلك معدل ضريبة فعلي بنسبة 51%.

وإزداد معدل الضريبة الفعلي بشكل رئيسي نتيجةً لسن الحكومة البريطانية مجموعة من التعديلات على قوانين الضرائب المفروضة على النفط والغاز والمصممة لتقليل عبء الضرائب وكحافز للمزيد من الاستثمار في بحر الشمال. ولوحظ تأثير هذه التعديلات في الربع الأول من عام 2015 حيث شملت إعادة احتساب الأرصدة الضريبية المؤجلة في الميزانية العمومية، مما نتج عنه تعديل ائتماني عام على بيان الدخل البالغ 555 مليون درهم. وقابل ذلك جزئياً زيادة في معدل الضريبة خلال الربع الثاني من العام بنسبة 2% على بعض أصول النفط والغاز في أمريكا الشمالية، نتج عنه تكبد رسوم بقيمة 122 مليون درهم.

أرباح الفترة

بلغت خسائر الفترة (قبل الحصة غير المسيطرة) 52 مليون درهم في عام 2015، مقارنة بـ 1,156 مليون درهم إماراتي بنفس الفترة من عام 2014 أي بانخفاض قيمته 1,208 مليون درهم.

1. الهيكل الرأسمالي والسيولة

الهيكل الرأسمالي (مليون درهم إماراتي)	في 30 سبتمبر 2015	في 31 ديسمبر 2014
مجموع الأصول	111,884	115,038
إجمالي الديون	75,194	76,505
النقد والنقد المعادل	3,547	3,530
صافي الديون	71,647	72,975
إجمالي حقوق المساهمين	7,802	8,784
صافي الديون/ صافي رأس المال* %	%84	%84

*تم تعديل إجمالي حقوق المساهمين لاستبعاد خسائر التغييرات المتراكمة في القيمة العادلة للمشتقات في التحولات النقدية.

بلغ إجمالي قيمة الأصول 111.9 مليار درهم إماراتي في 30 سبتمبر من عام 2015، بالمقارنة مع 115.0 مليار درهم في 31 ديسمبر من عام 2014.

انخفض مجموع صافي الديون بمقدار 1,329 مليون درهم نتيجة سداد الديون المستحقة.

حافظت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" على نسبة صافي الدين إلى صافي رأس المال عند 84% في 30 يونيو 2015، بالمقارنة بما كانت عليه في 31 ديسمبر 2014.

السيولة (مليون درهم إماراتي)	في 30 سبتمبر 2015	في 31 ديسمبر 2014
النقد والنقد المعادل	3,547	3,530
الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية	8,680	11,471
إجمالي السيولة المتوفرة	12,227	15,001

حافظت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" على قيمة السيولة المتوفرة في 30 سبتمبر 2015 عند 3.5 مليار درهم.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة 8.7 مليار درهم في 30 سبتمبر من عام 2015، مقارنة بـ 11.5 مليار درهم في 31 ديسمبر من عام 2014.

جرانت جلون
الرئيس المالي التنفيذي
شركة أبوظبي الوطنية للطاقة

إدوارد لافيهر
الرئيس التنفيذي للعمليات
شركة أبوظبي الوطنية للطاقة